



ان دار الحنان من الدور الايوائية التي تقدم خدمات صحية واجتماعية وتربوية وترفيهية للاطفال الذين يعانون تخلفا عقليا شديدا وعجز الاطراف عن الحركة بسببِ تلف الدماغ، وتختلف البرامج الموجهة الى هؤلاء الاطفال تبعا لنوع الاصابة وشدتها وطبيعتهم الاجتماعية وفي ضوء توصيات الباحثين الاجتماعيين والاطباء الاختصاصيين، فلهذه الدور ظروفها الخاصة ورعايتها المناسبة وهي تختلف كليا عن دور الايتام التي تؤوي اطفالا اسوياء بصحة جيدة ومظهر لائق، وتعد دار الحنان لشديدي العوق في العطيفية من اكثر الدور التي عانت زخم المستفيدين ومحدودية طاقتها الاستيعابية وبناء على تقارير صادرة من وزارة حقوق الانسان ولجنة المرأة والاسرة والطفولة في مجلس النواب تم نقل الذكور الى دار جديدة في الشالجية التي باشرت بتقديم خدماتها بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥ بعد تجهيزها بالمستلزمات الضرورية التي تؤمن الراحة لمستفيديها، وكان لدهم القوات الامريكية لهذه الدار بعد منتصف ليلة ٢٠٠٧/٦/١٠ ردود افعال شعبية ورسمية عديدة وعلى مختلف المستويات بسبب المشاهد المؤلمة التي عرضتها القنوات الفضائية والتي مثلت انتهاكا لحقوق الاطفال وكرامة عوائلهم، فاذا سلمنا بوجود تقصير أو خلل بالاداء ينسب الى بعض العاملين في الدار فان ذلك لا يكون مدعاة لالغاء جهود الوزارة وباقى العاملين في مختلف وحداتها التي تزيد على ١٣٠ وحدة منتشرة في محافظات العراق مما يفرض اللجوء الى الحوار البناء بدلاً من اسلوب التشهير والطعن بطريقة بولغ بها كثيراً لتحقيق اهداف باتت معروفة على المستويين الاجتماعي والدولي.

وانطلاقا من حرص حكومتنا الوطنية لتأمين الرعاية اللائقة لذوي الاحتياجات الخاصة والوقوف على واقع الحال والكشف عن حقائق الامور والادعاءات فقد سارعت الى اتخاذ اجراءات حازمة وفورية حيث أمر دولة السيد رئيس الوزراء الاستاذ نوري المالكي بتشكيل لجنة تحقيقية خاصة برئاسة السيد وكيل وزارة الداخلية وعضوية المدير العام لدائرة شوؤن المحافظات في وزارة حقوق الانسان والمدير العام لدائرة الرعاية الاجتماعية في الوزارة للوقوف على مدى التقصير والتجاوزات والانتهاكات الحاصلة في هذه الدار، فيما قامت الوزارة من جانبها بمتابعة الموضوع لتلافي الاخطاء ومحاسبة المقصرين الذين كانوا سببا في تردي الخدمات الاساسية وعدم التقيد بسياقات العمل التي تنظم الرعاية الصحية والتربوية والنفسية والاجتماعية، وفي سياق متصل لاجراءات اللجنة التي شكلِت بأمر دولة السيد رئيس الوزراء أصدر قاضي التحقيق قرارا بتوقيف كل من مدير الدار والمراقب الليلي وأمر بالقاء القبضِ على المربيتين اللتين كانتا في الواجب ليلة اقتحام الدار، وبناءا على قرار من قاضي التحقيق اصدرت الوزارة موافقتها على احالة مدير الدار والمراقب الليلي الى القضاء لمحاكمتهما وفقا للقانون، ولأن الوزارة تحرص على تحقيق اهدافها الاجتماعية والانسانية فقد اعلنت بمختلف وسائل الاعلام استعدادها لاستقبال أية شخصية او فريق عمل اعلامي او بحثي ورحبت بمنظمات حقوق الانسان المعنية بالطفولة والامومة بشكل خاص لأجراء زيارات ميدانية للاطلاع على الدور والمعاهد وامكاناتها الخدمية والايوائية والتربوية والاعتزاز بالمشاهدات المصحوبة بالاراء والمقترحات الإيجابية أو السلبية التي تستهدف مسيرة العمل فيها، وفتح افاق رحبة للتطوير على المستويات كافة.

ونظراً الهمية الموضوع، سارعت لجان التحقيق المشكلة النجاز



مهماتها، سواء في الوزارة أو خارجها، وبعد أن انهت هذه اللجان أعمالها أظهرت نتائج التحقيق زيف الادعاءات التي اوردتها الفضائيات عن تعرض الاطفال المعاقين لاعتداءات جنسية حيث اكد التقرير الطبي الصادر عن مديرية معهد الطب العدلي ((عدم وجود علامات اللواطة الحديثة على الاطفال المعاقين وخلو اجسامهم من اي آثار شدة خارجية))، اما ملاحظات اللجنة التحقيقية الرئيسية التي أمر بها دولة السيد رئيس الوزراء فقد تركزت على جوانب فنية وادارية، ورافقت هذه الملاحظات على متابعة جملة من المقترحات التي تهدف الى متابعة

تطورات حالات الاطفال وسير العمل في الدار وتوفير الطاقة الكهربائية وبناء قدرات المربيات لتطوير عملهن الانساني وتحقيق زيارات تفتيشية مستمرة وباوقات مختلفة. ومما يجدر ذكره ان هذا التقرير اكد حقيقة (ان الاعلام استغل هذه القضية للنيل من سمعة حكومة الوحدة الوطنية والتأثير على الرأي العام العراقي والعالمي وكان هذا التوجه مبالغاً فيه وغير دقيق وكان من المفروض ان يتم انتظار نتائج التحقيق فلا يمكن ان تحمي الحكومة العراقية المسؤولين المقصرين والمخالفين في اثناء تأدية اعمالهم الرسمية مهما كانت درجاتهم الوظيفية فهي احرص على اطفال العراق من المتباكين ووسائل الاعلام).

ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي نقلت السياسات الاجتماعية والبرامج من العفوية الى المستوى المطلوب بما يتماشى مع الواقع الجديد لم تتردد لحظة واحدة عن انجاز واجباتها ومهماتها الاجتماعية، وأخذت على عاتقها تصحيح الاخطاء وتأمين متطلبات النهوض بالاداء لتقديم افضل الخدمات فقد حققت على طريق تطوير الرعاية في دار الحنان لشديدي العوق مايأتى:

١- تكثيف المتابعة للدار من قبل الوزارة والدائرة والقسم المختص
للوقوف على الاحتياجات وسير العمل بالدار.

٢- تأمين الرعاية الصحية من خلال التعاون مع وزارة الصحة التي استجابت مشكورة حيث نسبت طبيباً اختصاصياً بالامراض النفسية للعمل في الدار كما ان المتابعة الصحية مستمرة من خلال وجود معالج طبيعي وموظفين صحيين.

٣- توزيع المستفيدين على القاعات حسب نوع الاعاقة ودرجتها.

٤- الاستعانة بمستشفى الكرخ المجاور للدار في الحالات التي تستوجب ذلك.

٥- زيادة عدد اجهزة العلاج الطبيعي وتعزيز الملاك الخدمي
لضمان تقديم افضل الرعاية لهذه الشريحة.

7- نفذ المركز الوطني للدراسات والبحوث في الوزارة دورة تأهيلية للمربيات المسؤولات عن رعاية الاطفال في دار الحنان والدور الايوائية الاخرى وسيستمر المركز باعداد مثل هذه الدورات مستقبلاً، كما اقامت دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة دورة للكادر العامل في الدار وتعد لأقامة دورتين للبحث الاجتماعي وللكادر الوسطي وكلفت احد الباحثين الاجتماعيين لأعداد بحث عن تقويم اداء دار الحنان.

٧- بهدف تشجيع العاملين وادراكاً من الوزارة لخصوصية العمل في هذه الدار والدور الأخرى، فقد سبق ان تمت مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء بالكتاب المرقم ١٩٦١ في ٢٠٠٧/٣/٢٧ ووزارة المالية بالكتاب المرقم ٢٣٦٧ في ٢٠٠٧/٤/١١ لنح العاملين مخصصات خطورة وما زلنا بانتظار الموافقة على الطلب، كما جددت الوزارة مطالبها بشمول الموظفين بالدور الايوائية بمخصصات مقطوعة وذلك بالكتاب الموجه الى وزارة المالية والمرقم بهخصصات مقطوعة وذلك بالكتاب الموجه الى وزارة المالية والمرقم بهخصصات مقطوعة وذلك بالكتاب الموجه الى وزارة المالية والمرقم بهخصصات مقطوعة ودلك بالكتاب الموجه الى وزارة المالية والمرقم بهخصصات مقطوعة ودلك بالكتاب الموجه الى وزارة المالية والمرقم بهخصصات مقطوعة وذلك بالكتاب الموجه الى وزارة المالية والمرقم بهخصصات مقطوعة وذلك بالكتاب الموجه الى وزارة المالية والمرقم بهخصصات مقطوعة وذلك بالكتاب الموجه الى وزارة المالية والمرقم بهخصصات مقطوعة وذلك بالكتاب الموجه الى وزارة المالية والمرقم بهخصصات مقطوعة وذلك بالكتاب الموجه الى وزارة المالية والمرقم بهخصصات مقطوعة وذلك بالكتاب الموجه الى وزارة المالية والمرقم بهنون بهنون بالكتاب الموجه الى وزارة المالية والمرقم بهنون بهنون

٨- تأمين التيار الكهربائي بصورة مستمرة ومن مصادر مختلفة
لان موقع الدار يساعد على ذلك.

أن كل ما جرى لن يثني عزم الوزارة عن استكمال تنفيذ سياساتها الرامية الى خدمة الفئات الاكثر احتياجاً وتضرراً بسبب الاوضاع غير الطبيعة وانها حريصة تماماً على الارتقاء بمستوى اداء وحداتها بما يؤمن تقديم افضل الخدمات للمستفيدين فيها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وزارة العمك والشؤون الاجتماعية